الفصل الثامن عشر

السياسات والدستور

١٩٤٧ ــ ١٩٥٨

حَرْفُ (لَوْ) في سياق التاريخ هو شيءٌ آسِر، ولقد كتُب عنه الكثير باسْتثناء أمرٍ واحد لافتٍ للنظر. قليل من الكتّاب من شَغَل نفْسه بـ (لَوْ) في الإطار الطبي في مناسبات عدة ربما كان سياق الأمور قد تغير (لَوْ) لا الوضع الصحي لرجل هام. وفي ذهني أمثلةٌ حديثة: هل كان البريطانيون سيتورّطون في حرب السويس المهينة عام ١٩٥٦ (لَوْ) لم يُصَبْ رئيس وزرائهم بمرض الحويصلة الصفراوية ـ Gall Bladder ـ ؟ كذلك أمثلة أخرى قديمة وحديثة وقد جمع سلسلةً مُذْهلة منها في القرن العشرين الدكتور (ليتانْ) وربما كان هو الكاتب الرئيس اليوم في هذا الموضوع. ولكن كل المشاهير من الرجال الذين ذكر (ليتانْ) توعك صحتهم في منعطفات تاريخية دقيقة كانوا من الأوروبيين والأميركان. ربما كان الباحث سيلقى مناسبات كثيرة جديرةٍ بالذكر لودرس الموضوع بالنسبة للقادة الآسيويين. لم يكن الأمر بالنسبة لهؤلاء قلة دراسة فقط، ففي تلك المنطقة من العالم، لشخصية القائد تأثير أكبر على الأحداث مما هو الحال في الديموقراطيات القائمة في الغرب.

ولقد بدأت باكستان حياتها المستقلة بزعامة قائد تمتعَ بهيبةٍ ومقام هائليْن، وكل ماكان يطلبه السيد جناح من شعبه كان الأخير يَرْضى به ويُلَبيه في الأيام الأولى من الاستقلال ويمكن تشبيهه، في هذا المجال، بأتاتورك أو (تيتو) أو (عبد الناصر). كان يتمتع بسلطة شخصية لاحدود لها من نوع لم يستطع السيد (نِهْرو) أبداً الوصول إلى مثله في الهنْد... أو ربما لم يرغب بمثله. بالإضافة إلى أن منصبه خوَّلَهُ ذلك، فلقد كان الحاكم العام لباكستان ورئيس مجلسها التأسيسي في آن واحد؛ كذلك كان رئيس حزب الرابطة الإسلامية. ولكن لم يُمضِ في هذه المناصب أكثر من ثلاثة عشر شهراً بعد قيام باكستان إذْ وافتهُ المنية.

ماذا كان سيحدث (لَوْ) ـ كبيرة ـ أنه عاش مثلاً عشر سنوات أخرى؟ و(لو) ـ كبيرة أيضاً ـ أن المرضَ الذي قتلَهُ كان في السيد (نِهْرو) وقضى عليه وليس على السيد جناح؟ ورَغم وضْع هذه التساؤلات بصورة فجّة إلا إنها مترابطة وليست خيالية كما سنبين. ويمكن القول

ابتداءً (لو) حصل الأمران المفترضان (أي إصابة نهرو بالمرض وموته) بدل جناح لتغيرت كل الأوضاع على مسرَح جنوب آسيا. ومن شبْه المؤكد إن سنيّ الشدة لباكستان مابين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ما كانت لتظهَرَ بنفس الشكل الذي حدث بعد وفاة جناح.

ومن الصعب أن نتصور مثلاً أن السيد جناح سيحتملُ ثماني سنوات من الجدل الخطير في موضوع شكل الدستور المقبل إذ كان لابُد من حدوث أحد أمرين: إما أن يأخذ الأمر بيده ويحسمه بقرار منه إذا توقع التأخير والإزعاج وكانت منزلته وسمعته كافيتين تماماً لتخويله ذلك. ولقد كان هو نفسه على كل حال رجل قانون وخبير دستور، وبعضُ الكتاب وجدوا شواهد تُشير إلى أنه ركز ذهْنه على حلّ أعقدِ المشاكل وهي «شكل الاتحاد الفيدرالي». وإن لم يفعلْ ذلك ربما كان وضع المسألة كلها، ببساطة، على الرفّ، كما فعل رئيس وزراء إسرائيل. وربما كانت لجناح الأسباب العملية الاسرائيليه كما يقول (بنتوتْشْ)[1]. ويمكننا الوثوق بأن جناح ما كان ليدع حزب الرابطة وهو حزبه الذي أقام به باكستان، يتَفَسخ كما جرى عام ١٩٥٥. كان سيتدخل باكراً في فَرْض إرادته على الاجنحة المتصارعة في الحزب بتَوْحيدها، وكان سيُعَاد انتخابه رئيساً مرّة أخرى، للحزب فيما لو كان تاركا سُدّة رئاسية مثلما فعل السيد (نهْرو) تماماً في حزب المؤتمر عام ١٩٥١.

ولما مات لم يكن شيخاً عجوزاً كان عمره فقط سبعين سنة، وبمقارنة عمره بأعمار (إيديناَورْ) و(تْشِرْتشلْ) و(سينغمايْ ري) لم يكن شيخاً، لذا فافتراض بقائِهِ عشر سنوات أخرى لم يكن شيئاً غير معقول. لقد عاش جناح حياة منضبطة ولم يمتْ على كل حال بمرضٍ من أمراض الشيخوخة، والحقائق هنا، كما اشرنا إليها في الفصْل الثالث عشر، غريبةٌ جداً. فلقد أعاد كاتب هذه السطور التحقيق فيها مرة أخرى بالاتصال بطبيبِهِ السابق ومساعدَيْه الشخصيين. وبدا من الواضح أنه مات مما كان يسميه معاصرو عهد الملكة فكتوريا: «التدرن الرئوي المتسارع» ولم يشخصْ مرض السلّ فيه قَبْلَ ٢٩ تموز ـ يوليو ـ عام ١٩٤٨ في نوبةٍ حديثةٍ من المرض. ولم يعش بعد ذلك إلا ليوم ١١ أيلول ـ سبتمبر ـ من نفس العام والحقيقة إن طبيبه شَكَّ بوجود هذا المرض فيه في كانون أول ـ ديسمبر من العالم

---

(١) قال (بنتوتْشْ) في صفحة ١٠٧: قرّر رئيس الوزراء التالي: بما إن اسرائيل لم تَعُد مقيدة بتوصيات الجمعية العمومية للامم المتحدة، من الأفضل لها أن تبدأ بحذرٍ موضوع الدستور وتدعه ينمو تدريجياً. فعليهم إن يتبعوا النموذج الانكليزي في عدم وجود دستور مكتوب. ولقد تبنت اسرائيل ذلك حتى الآن.

الفائت عندما لازم فراشه مريضاً وهو في (لاهور)؛ ولكن أعراض مرضه آنذاك كان يمكن أن تنتج فقط من إرهاق واجْهادٍ شديديْن في العمل. ولم يسمح جناح لنفسِه بأجراء فحص متعمق لصحته. يُشير (بوليثو) في أحد مقاطع كتابه إن جناح قد حُذِّرَ من مرض السل في (بومباي) عام ١٩٤٤ ولكن (بوليثو) نفْسُه لايدعم هذه الفكرة في كتابه[١]؛ وهناك دليل آخر على ذلك.

وأثناء مقابلة كاتب هذه السطور للسيد جناح في كراتْشي في شباط ـ فبراير ـ ١٩٤٨ سأله عن صحته والمقطع التالي يُلخصُ الحديث ويظهرُ الناحية الإنسانية في هذا الموضوع. قال السيد جناح:

. نعم يامسترْ ستيفن، أنا أشعر الآن انني أحسن حالاً، قالوا انّني كنتُ مريضاً ولكنني لم أكن مريضاً أنا أعْلم، أتعبُ فقط ومن الطبيعي أن أتعَب، لست الآن في سن الشباب، ولدي مسؤوليات وعندما أتعب أرتاح، هذا هو الأمر بكل بساطة. أنا أطلب من طبيبي أن يتركني وشأني، انا اعرف ما يجب فعلُه، لا أترك الأطباء قلقين من حولي فقد يزعجونني بذلك... لا لم أكن مريضاً إطلاقاً[٢].

وذكر أحد الأخصائيين الذي استُدْعي لفحص السيد جناح، بعد ذلك لكاتب هذه السطور إنه عندما وضع السماعة على صدْر جناح لم يُصدقْ اذنيه فلقد كان ثلثا إحدى رئتيه ورُبْعَ الأخرى تالفاً، ويكاد يكون من غير المعقول أن يصل رئيس دولةٍ إلى تلك الدرجة من المرض دون أن يعلم أحد بذلك.

ربما لو اكتُشف المرض باكراً لاستطاعت الأدوية الحديثة إيقاف استفحاله بل حتى شفاءه والظنّ إن مقاومة الجسم لجراثيم المرض في البدْء انهارت أخيراً بسبب الإرهاق الشديد المستمر الذي تعرض له السيد جناح في الأشهر التي سَبَقَت قيام باكستان. ومن الحقائق المعروفة أن احتمال سقوط السيد نِهْرو ضَحيه هذا المرض كان أكبر، فلقد كان يرهق نفسه أيضاً بنفسِ الدرجة وبأسلوب عاطفي أشد وكان أكثر تعرضاً لأن زوجته ماتت بمرض السل عام ١٩٣٦؛ وبرأى الأطباء كان الاثنان (نهرو وجناح) من نوع واحد، نحيفيْ الجسم... ومنَ المُفكرين وقد عاشا على أعصابهما وربما لم يأكلا ما فيه الكفاية

(١) صفحة ٢١١ وصفحة ١٤٨ .

(٢) مُلخص المقابلة المنشورة في كتابي: «القمر المقرّن ـ Harned Moon» صفحة ـ ٥٠ .

لغذائهما... ولو مات السيد (نِهرو) بَدَل السيد (جناح) عام ١٩٤٨ لخلفَهُ السرْدار (باتِلْ) وهو واقعيّ لايهتم بالعقائد والتفكير التجريدي، هندوسي أكثر مما هو مؤمن بالعلمانية، وفي ربيع عام ١٩٤٧ كان أول زعيم من حزب المؤتمر وجد ضرورة التقسيم؛ وفي أيلول ـ سبتمبر ـ فرض عليه منطقُ الأحداث أن يقبل نظرية «الشعبين» كحقيقة ولو إنه لم يستعمل هذا اللفظ الواضح. بل إنه حاول زيادة حجم التبادل السُكاني عما استقر عليه الأمر في النهاية. ولقد شكل كاتب هذه السطور من مضمون أحاديثه مع زعيمين هنديين ـ ويعتذر الكاتب هنا لإقحام شخصيته في هذا الموضوع مرة أخرى ـ كما شكل آخرون مثله، رأياً في أن الزاوية التي يتناول منها سردارْ (باتلْ) عدّة مواضيع هي مغايرة تماماً لزاوية نهرو في النظر لهذه المواضيع ومن بينها:

موضوع أن جذور الشر في المشكلة الهندية ـ الباكستانية هي كشمير. من الناحية الرسمية كان هذا الأمر يخصُّ السيد (نهْرو) لذلك ترك السردار (باتل) هذا الموضوع له. ولكن يمكن الاستنتاج بأنه شكك في حكمة محاولة ضم كتلة متماسكة مؤلفة من ثلاثة ملايين مسلم يعيشون مجاورين للحدود، إلى دولةِ الهنْد الجديدة. فلقد قدر إنه في حالة قيام أزمة لن يكون ولاء هؤلاء للهنْد وكان هذا الموضوع أهم عنده من تجربةٍ علمانية. وبعكس السيد (نهرو) لم يكن للسردار (باتلْ) أي تعلقٍ عاطفي عائلي بكشمير، لذلك ليس من باب التخيّل الافتراض أنه لو أصبح السردار رئيساً للوزراء لعَرَضَ اتفاقاً يُوفر المشاكل على الطرفين، مِثْل أن تتخلى كشمير ـ مثلاً ـ عن مقاطعة (جامو) وربما (لاداخ) ويجرى استفتاء برقابةٍ دولية في وادي كشمير، وقد لاتحب باكستان ذلك في البدء لأنها تطالب بكلّ الولاية ولكنها طالبت بكل البنغال والبنجاب ثم رضيتْ بالنصف. وربما نخمنُ إنه لو كان السيد جناح حياً وبمقدوره ممارسة سلطاته لما رفضَ هذا العرض.

أما إذا تساءلنا: هل كان السيد لياقة علي خان قادراً ـ سياسياً ـ على قبول ذلك لو عُرض عليه؟ فالإيجاب في الأمر مشكوك فيه. وربما يروق للانسان التخمين والتقدير في هذه المواضيع بخاصة مثل هذه الأحداث الكبيرة التي تؤثر في أقدار ملايين الناس والتي توقفت في الظاهر على شيء تافه الحجم كجرثومة مرض السل. وربما يريد البعضُ التخمين أيضاً في مواضيع أشياء صغيرة أخرى مثلاً كالطلقة النارية أو القنبلة مثلاً. فاهتزاز يد قاتل أو ارتجاف إصْبَع على زناد مسدس أو انحراف قيد شعْرةٍ عن الدقة المطلوبة في جزء من

الثانية قد تعني في الواقع، مثل المرض، أكثر بكثير من الفرقِ بين حياة وموتِ فردٍ من الناس. ولكن هذه الامور تحدث آنياً... والضرر الحاصل في هذا الاتجاه أوذاك يبدو كضربة الحظ. والسيد (نهرو) مثل (نكروما) والدكتور (فِرْوَوْدْ)، نجا من أكثر من محاولةٍ لقتله، أما السيد لياقة علي خان ومثله السيد (غانْدي) وزعماء آسيويون آخرون كـ (أو.أونغ سانْ) والسيد (بندرانيكا) فلم ينْجوا.

وكل من له إلمام ـ ولو سطحي ـ بالأمور الباكستانية يعرف الجريمة الغامضة التي راح ضحيتها السيد لياقة علي خان في تشرين أول ـ أكتوبر ـ ١٩٥١ ولم يُسبرْ غور العامل الدافع لها، ولقد جاءت بعد قليل من وفاة السيد جناح في دولة جديدة لديها القليل فقط من الزعماء القادة ذوي الخبرة بالقياس للهنْد، فأدّت إلى تشويشات ذاع خبرها في أجهزة الإعلام، وإلى المكائد المخجلة وانتهازية المصالح الشخصية وخيبة الأمل في فترة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) وإذا تطلعْنا إلى تلك الفترة قد نعجب متسائلين كيف استطاعت دولة كباكستان غير عادية في تركيبها الجغرافي وأساسها العقيدي البقاء على قيد الحياة في تلك السنوات رغم خسارتين فاجعتين متتاليتين في مبدأ قيامها.

ولكن يبدو إن البعض يعطي السياسات أهمية أكبر مما تستحق، فالخطابات والبيانات الصحفية والمناورات والمراوغة وسقوط الوزارات الباكستانية وإعادة تشكيلها في تلك الفترة كانت ذات حجم كبير بالنسبة لقراء الصحف في الداخل والخارج. ولكن هناك أشياء أخرى غير هذه في الحياة اليومية للبلد. فجماهير الشعب في المدن والريف وغالبية صغار الموظفين لايأبهون كثيراً لهذه الأمور. أما بالنسبة لكبار المسؤولين في القوات المسلحة والسلك المدني ورجال الأعمال ومُهرجي السياسة، فرغم أنها تبدو غالباً مقلقة، بل ربما أحياناً خطرة لدرجة تستدعي القيام بعمل ما، إلا أنها في الواقع أقل أهمية مما تعكسهُ الدعاية الإعلانية. وقد نتذكر في هذا المقام أوضاعاً، في نفسِ الفترة التاريخية، في بلدٍ أكثر قدرةً على إدارة المؤسسات الديموقراطية: فرنْسا؛ لذا بدت نشاطات الساسة الباكستانيين دون محتوى، مع انحطاط سمعتهم إلى درجة مُنخفضة جعلت من السهْل التغاضي عن ثلاثة انقلابات ـ لا واحد فقط ـ خلال تلك الفترة في الواقع. ومنها الانقلابان الأولان في نيسان ـ إبريل ـ ١٩٥٣ وتشرين أول ـ ١٩٥٤ ـ ومالبثت أن اندثرتْ نتائجهما بعد أشهرٍ قليلة، وسنرى التفاصيل لاحقاً؛ ولقد أوحى بالانقلابَيْن موظفو الإدارة المدنية وعلى

رأسهم أصلاً الحاكم العام نفسه، السيد غلام محمد[١]. ثم تبع ذلك الانقلاب العسكري الأكثر حسماً في تشرين أول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٨؛ وتمت الانقلابات الثلاثة، رغم أنها أبعدت بلا رحمة ساسة معتبرين من أصحاب النفوذ، دون إراقة دماء ودون اضطرابات. وكما ذكر (بايندرْ) في كتابه عن انقلاب عام ١٩٥٤: لم يقمْ احتجاج ولامظاهرات ولااضطرابات، فرَجُلُ الشارع كان غير مهتم به وغير آبه له كلياً.

ولعل أكثر الناس الآن يقدرون إن الجهود المستمرة لإعطاء باكستان دستوراً مكتوباً بعد الكارثة المزدوجة بوفاة السيد جناح والسيد لياقة علي خان، كانت خطأً. ويفسرُ ذلك على الأرجح التنافس مع الهنْد فلقد أقرتْ الأخيرة دستورها في عام ١٩٥٠. ولقد امتصت هذه الجهود أكثر قدرات الزعامة الباكستانية التي كانت ضعيفة ـ آنذاك ـ بشكلٍ خطر؛ إذْ كان بالإمكان إدارة أمور باكستان لمدة غير محدودة، بالاسلوب الذي كان سائداً قبلاً، (مرسوم حكومة الهنْد لعام ١٩٣٥) ومرسوم استقلال الهنْد لعام ١٩٤٧ مع تعديلهما احياناً ليناسبا الحاجة. والحقيقة أنه نقلَ في النهاية الجزء الأكبر من مرسوم ١٩٣٥ بالحرف تقريباً إلى أول دستور لباكستان (الدستور الإسلامي) الذي أقر، بعد طول مخاضٍ، أخيراً عام ١٩٥٦. ولقد اتخذ القرار آنذاك، بعد وفاة لياقة علي خان في عام ١٩٥١ بالشروع في صياغة الدستور. ولقد افترض أن الرأي العام يريد ذلك، لذا علينا أن نحاول تفسير الأسباب التي أدتْ لإعاقته.

وأهم الأسباب كان النقصْ في الهيئة التأسيسية إذْ لم تكن منتخبة لمثل هذا الدور. لقد ورثت باكستان هذه الهيئة وهي جزء مبتور من الهيئة التأسيسية التي أرادوها لعموم الهنْد في عام ١٩٤٦ نتيجة خطة البعثة الوزارية البريطانية وشكلتْ من المجالس القائمة والتي كانت بَدوْرِها ثمرة انتخابات عامة في عموم الهنْد في الشتاء السابق[٢] ثم بعد التقسيم أصبح المجلس التأسيسي لباكستان وكان أعضاؤه في تناقصٍ مستمر لأن الأكفاء منهم سحبوا ليعملوا في وظائف أخرى، وبعد الانتخابات الإقليمية في الجناح الشرقي عام ١٩٥٤م أصبح المجلس التأسيسيّ غير تمثيليّ لدرجةٍ سخيفة. ولقد وصف (كالارڈ)[٣] قُصوره بتفصيل.

---

(١) وكانت خلفيته كلها ـ حتى عام واحد قبل التقسيم ـ في الجهاز الحكومي .

(٢) راجع الفصلين السابع والثامن.

(٣) (كالارڈ) المرجع السابق صفحة (٧٧- ٨٥).

ولكن كان هناك سببان أكثر دقة: الصعوبات الفيدرالية ـ الاتحادية ـ الخاصة، ليس فقط بسبب وجود جناحين لباكستان بل لحقيقة إن الجناح الغربي، بعكس الجناح الشرقي، مؤلف من عدة وحدات؛ ثم هناك انفصام ذِهْني أكثر خصوصية ذو طبيعةٍ تربوية لايمكن غالباً إصلاحه، بين المثقفين المتغربين وعلماء الدين. وتفاعل السببَان فأعطيا السياسيين فرصةً مُغريةً للكيد والمناورة. ونتيجة لذلك بدا أنه من المستحيل التعامل مع سبب دون أن يقف السبب الآخر عائقاً في الطريق.

وكما ذكرنا سابقاً كان الجناح الشرقي عام ١٩٤٧ وحدةً إدارية واحدة؛ ولكن الجناح الغربي بالمقابل، كان خليطاً عجيباً: ثلاث ولايات (غرب البنْجاب، والسنْد والولاية الحدودية) وإمارتان واسعتان (بها ولبور) و(خير بورْ)، بالإضافة إلى العاصمة القومية (كراتْشي)، وكل هذه في السهول أما في الهضاب فكانت (بالوشستان) ـ البريطانية! ـ ومَعَها أربع إمارات بالوشستانية، ثم الوكالات القبلية وأربع إمارات أخرى في المقاطعة أو الولاية الحدودية الشمالية الغربية. وكان الحل المنطقي هو دمج هذه الوحدات كُلها لتشكل الجناح الغربي بموازاة الجناح الشرقي. وكانت محاولة الدمج خطيرةً إذْ كانتْ هناك عوامل لُغوية وتاريخية مثل الذي ذكرناه في الفصل الثالث، والتي قد تتفجر. وكان باستطاعةِ السيد جناح القيام بذلك وربما استطاع ذلك أيضاً السيد لياقة علي خان؛ ولكن لم يكن ذلك بمقدور الساسة الصغار الذين جاؤوا بعدهما؛ فكان على باكستان انتظار الفرصَة التي سنحت في انقلاب «السلك المدني» عام ١٩٥٤ عندما دُفِعَ الأمْرُ على عجل كحركة إصلاحية في دَمج الوحدات كلها في جناح غربي واحد قبلَ التصويت على دستور عام ١٩٥٦. وفي تلك الأثناء كان المجال مفتوحاً للمكائد بإثارة وحدة ضد أخرى وبإثارة جناح ضد الآخر.

أمّا السبب الثالث ـ وهو الانفصام الذي ذكرناه في الفصل الأول بين المثقفين المتغربين المتكلمين بالإنكليزية، وعلماء الدين ـ فكان فريداً. فعندما يكونون هناك يتصلون بالمتغربين الأغنياء منْ أبناء الطبقات العُليا وبالفقراء ولكنهم في الغالب لايلتقون علماء الدين. ومع ذلك فهؤلاء ـ وهم مجموعة (المُلّا) ـ موجودون هناك، وبصراحة يجب أن يكونوا مهمين في دولةٍ تدعي ـ ولو جزئياً على أية حال ـ انها قامت على أساس الإسلام. والمشكلة أن المثقفين المتغربين هم أيضاً لايلتقون بعلماء الدين إلا لماماً ـ على الصعيد

الفكري على الأقل.، ويُعزى هذا الحال بصورةٍ رئيسةٍ إلى أولِ داعٍ ليقظة مُسلمي شبْه القارة ومؤسس كلية (عليغرا) السيد أحمد خان. وكانت هذه النقطة إحدى سقطاته الكبيرة. لقد كان أكثر عصريةً من زمانه. فلقد دفع علماء الدين بشدة وهم المتمسكون الصُلْب بالتقاليد مما أدى إلى انفصال التربية الدينية عن التربية العلمانية في المجتمعات المسلمة. وهذا ما حدث كما يؤكد البيروني، في كلية (عليغرا) نفسها. فلقد سلم السيد أحمد خان كل الأمور الدينية في الكلية إلى لجنة من المسلمين التقليديين ـ الأورثوذكسيين ـ ووعد بألا يتدخل في هذه القضايا، وبعد ذلك ترك تلْميذه (شبلي) المشهور ليسحَبَ معه أتباعه ويتجمعوا في معسكر منافس للمعسكر التقليدي؛ وكانت النتيجة انفصاماً تربوياً استقرّ حتى اليوم ويسبب أحياناً نوعا من انفصام الشخصية في الذهْن الباكستاني القومي.

وفي باكستان، من جهة؛ نتاج مثالي لحركة كلية (عليغرا) فهو في ثقافته مسلم ولكنه متراخ في تأدية واجباته الدينية، يتكلم الانكليزية ويتحمس للانخراط في عالم العَصْر. ومن جهة أخرى هناك (الملاّ) العالم الديني الذي درس اللغة العربية والماضي وتربى منذ صغره في مراكز العلم الديني مثل (ديوبانْدْ) و(شهرَانْبورْ) أو ندوة العلماء في (لكهنو)[1]. ورغم أن المتغرب ـ نتاج كلية (عليغرا) ـ قد ينظر إلى (الملاّ) بعينٍ «رومانسية» حانية ويُحس باحترام مخلصٍ لما يظن إنه يعمل له إلا أنه يشعر بالإهانة للتفكير فقط بأنه هو ـ أي الملا ـ سيتسلم مقاليد الأمور في بلده، فيقاوم أي محاولةٍ في هذا الاتجاه وربما كان، في الواقع، الكثير من أفكار الملا وأهدافه بل والاسلام العقدي نفسه، وقد يعرف الزائر الغربي «الأكاديمي» أكثر منه في هذا المجال. وسوء التفاهم بين هذين النموذجين من الباكستانيين قد يكون تاماً لدرجة يصعب تصورها في أوروبا وأميركا حيث يستقي رجال الدين المسيحي وعامة الناس علومهم سويةً ولا ينفصلون في الغالب إلا بعد التخرج من الجامعة. وفي مثل هذه الحالة لابد إذن لممثلي هذين النموذجين الباكستانيين اللذين تربيا في عوالم مختلفة أن يكونا، بأسف وتعجب، على تناقضٍ تامٍ حول شكلِ الدستور الذي يجب أن يكون لبلادهم.

وعندما قتلَ رئيس الوزراء لياقة علي خان في تشرين أول ـ أكتوبر ـ ١٩٥١ لم يكن هناك خليفة ظاهر له، والترتيبات التي عملت لاستلام منصبه.. أثارت الدَهشة. لقد كان الترتيب بارعاً وبسيطاً. خواجا نظام الدين.. السياسي المحنك من شرق باكستان والذي تسلم

(١) والمركزان الأخيران هما الآن في دولة الهند أيضاً. وأقيمت مراكز للتعليم الديني، حديثاً، في (كويتا) و(داكا).

منصب الحاكم العام لباكستان بعد وفاة السيد جناح عام ١٩٤٨ تخلى عن منصبه ليُصبح رئيساً للوزراء، والسيد غُلام محمد وزير المالية، والموظف الإداري السابق الذي كان معتل الصحة تسلمَ منصب الحاكم العام بدلاً عنه.

وكان رئيس الوزراء الجديد شخصية محترمة من عائلةٍ معروفة ذا سمعة حسنة وشعبية، وكان بالإضافة لذلك من المعروفين بتدَينهم وتقواهم. ولكن يبدو الآن أنه كان ينقصه الخصال اللازمة لمثل هذا المنصب: قوة الشخصية والحزم. وربما كان المؤرخون غير منصفين. بالنسبة له. لقد تسلم الحكم في فترةٍ عصيبة؛ وكانت بوادر الزوابع ماثلةً للعيان: في موضوع الدستور والاقتصاد اللذين برزا في عهد السيد لياقة علي خان ولكن لم يؤبه لهما تماماً. وفي تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ عام ١٩٥٠ سُحِب تقرير لجنة المبادئ الأساسية في المجلس التأسيي تحت ضغط «الملالي» (عُلماء الدين). والازدهار الذي حصل في باكستان بسبب الحرب الكورية وساعد وضعها المالي، كان قد انْهار. وكانت المحاصيل رديئة قد تُؤدي لنقص في الغذاء.

على كُل حال لم تمر أشهر على تسلمه رئاسة الوزارة حتى تنامي الانطباع بان أمور الشعب تسير على غير هدى بصورة خطرة: لا تتخذ قرارات فتتراكم الملفات، ورغم أنه كافح بولاءٍ يستدعي الإعجاب لمتابعة سياسات سابقه، يبدو إنه لم يكن يملك رصيداً عالياً ضرورياً من الصيت والنفوذ للتعامل مع المشاكل الأكثر صعوبة. وفي بداية عام ١٩٥٢، وبسببَ ذلك، واجَهَ اضطرابا كبيراً في مسقط رأسه باكستان الشرقية. فلقد قرر السيد جناح والسيد لياقة علي خان قبلاً جعلَ لغة (الأردو) اللغة الرسيمة رغم الدعوى القوية للبنغاليين بتبني لُغتهم. وأعاد السيد خواجا نظام الدين نفس الموضوع وفي (داكا) بالذات. وكانت النتيجة أن حصلت اضطرابات كبيرة في مدينة (داكا) في شباط فبراير ١٩٥٢ وأُصيب عدد من الطلاب وعمّ الهياج والغضب على إثر ذلك كل الجناح الشرقي وأجبرت الحكومة على وضع موضوع اللغة الرسمية بصورةٍ مذلة على الرف[١].

وجاء بعد ذلك الأمر الأسوأ: الحركة ضد القاديانيين ـ الأحمدية ـ في غرب باكستان وأشرنا إليها قبلاً[٢] وربّما كانت أخطر الإثارات الداخلية لباكستان منذ نشأتها لأن العداوة

---

(١) وحُلّ الموضوع بعد ذلك في آيار ـ مايو ـ ١٩٥٤ بجعْلِ اللغةِ الأردية والبنغالية كلغتينْ رسميتين للدولة.
(٢) راجع الفصل الثالث .

الطائفية ذرتْ قرنها بين المسلمين. وهذه الملاحظة الأخيرة هي لبُّ الموضوع فبينما يقول القاديانيون انهم مسلمون يُنكرُ أهل السنة عليهم ذلك. وتبعاً لذلك تشابك موضوع عقائد القاديانية بمُشكلة دستور باكستان المقبل وهو الموضوع المستعجل على مابدا. فلقد طالب أهل السنة أن يعلن إن القاديانيين هم فئة منفصلة غير مسلمة مثل النصارى والبارسيين. والأمر الأبشع هو المدى الذي انجر إليه علماء الدين التقليديون[١] في هذه المشكلة؛ ولقد تحاشى هؤلاء عبر التاريخ الاسلامي، من حيث القاعدة، المواجهة المباشرة مع السلطة المدنية الحاكمة القائمة. دُونت تفاصيل هذا الخلاف المعقد، والاتجاه الذي اتخذه نتيجة ضغوط متعارضة من السياسيين في «تقرير منير»[٢] وهي وثيقة رسمية تُستحسنُ مطالعتها.

ولم تسعَ حكومة خواجا نظام الدين في كراتشي، حتى آخر لحظةٍ من وجودها، إلا قليلاً لإيقاف تلك الأزمة. لقد نمت الأزمة ببطء وبدا أنها بلغتْ حد الخطورة في أيار ـ مايو ـ ١٩٥٢ بعد خطاب للسر ظفر الله خان وزير الخارجية الذي كان قادياناً. كان الأمر في جوهرة محيراً: كان لرئيس الوزراء شخصيته المتدينة واحترامه للعلماء، من ناحية أخرى. وربما مما زاد في حيرته أن مثيري الموضوع كانوا أشخاصاً لايقولون بالوطنية ممن لم يهمهم موضوع قيام باكستان أو كانوا لايجيزون إنشاءها حتى يوم قيامها: مثل الأحرار وجماعة مولانا المودودي الإسلامية. على كل حال كان عدم القيام بأي عمل كارثة مما جعل حكومة البنْجاب المحلية برئاسة السيد (دُوْلتانا) في شتاء عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، تحول الحماس ـ الجماهيري ـ ضد حكومة كراتْشي وتتخلى في الواقع عن مسؤولياتها تاركة لاهور للغوغاء. وما بين الثالث والسابع من آذار ـ مارس ـ كادت الأمور أن تصبحَ فوضى كاملة. وفي حالة الطوارئ الأخيرة برأ خواجا نظام الدين نفسهُ بجدارة إذْ وافق على اقتراح من المسؤولين بتوقيف عدة زعماء دينيين في لاهور ووافق على إعلان الأحكام العرفية رأساً. وقصمتْ هذه التدابير ظهر الاضطرابات خلال ساعات فقط. ثم ذهب إلى (لاهور) وأعْفى السيد (دولتانَا) من منصبه واحَلّ محلّه السيد (نُونْ) ثم عاد إلى كراتشي منتصراً إلى حدٍ ما. إلا أن صبر الجهاز المدني كان قد نفد. وفي السابع عشر من نيسان جاء ردهم على

---

(١) تعبير «الملالي» ـ جمع مُلا ـ وتعبير علماء الدين يستعملان بصورة متبادلة ولكن التعبير الأخير أضبط وأضيق قاعدة، أما الأول فهو أكثر استعمالا شعبياً ويمكن أن يضمَ علماء دين غير تقليديين نسبياً مثل مولانا المودودي.

(٢) كان هذا هو تقرير محكمة البنْجاب في موضوع اضطرابات عام ١٩٥٤، وكان يرأس المحكمة السيد محمد منير وكان آنذاك رئيس مجلس القضاة في محكمة لاهور.

التردد الطويل وإضاعة الوقت سُدَى: إعلان مفاجئ، وياللسخرية، من الذي خلف رئيس الوزراء بَعْدٍ تخلي الأخير عن منصب الحاكم العام، وهو السيد غلام محمد، وكان في الماضي ـ العِشْرين سنةٍ تقريباً ـ عضواً في دائرة التفتيش والمحاسبة.

«ولقد أعلن أنه استنتج أن حكومة خواجا نظام الدين كانت غير قادرة كُلياً على التعامل مع الصعوبات التي تواجه البلد، لذا أشعرُ أن من واجبي أن أطلب من الحكومة التنحي حتى يمكن تشكيل وزارة جديدة أفضلَ استعداداً لتحمل المسؤوليات والقيام بأعباء السلطة».

وكانت رئاسة الحكومة الجديدة مفاجأة أخرى إذْ تسلم المنصب رجل مقبول ولكنه غير معروف إلى حدٍ ما، من السياسيين القُدامى غير المُسنين: السيد (محمد علي بُوغرا) والذي خدم منذ عام ١٩٤٨ في الخارج كسفير في (رانْغون) ـ بورما ـ ثم (أوتاوا) ثم (واشنطن) وأبلى فيها بلاءً حسناً. وكان بنغالياً مثل سلفه بل وقريبه بالمصاهرة ولكنه لم يكن مثله إذْ لم يتمتع بأي شعبية تقريباً. وبدا لأول وهلة أنه لن يُثبت أكثر من أنه مرشح الحاكم العام؛ ومع رئيس الوزراء السابق الذي أبعدَ عن الوزراة خرج أيضاً ثلاثة سياسيين معروفين: السردار (عبد الرب نشتارْ) والسيد (بيرزاده عبد الستار) والسيد (فضل الرحمن) أما الوزراء السابقون الستة الباقون فقد تسللوا، دون رزانةٍ، للوزارة الجديدة، وربما استمزج رأي البعض منهم قبلَ حدوث الانقلاب، واشتركوا مع المسؤولين في الولايات مثلَ السيد (نون) في تسفيه جهود خواجا نظام الدين السيئة الحَظ، للبقاء في مُعترك السياسة، فلقد كان له اسمياً غالبية في المجلس التشريعي وكان لايزال رئيس الرابط الإسلامية، وذلك برفضهم أن يكون عضواً في لجنة العمل الجديدة. وهكذا ظهر الآن بوضوح أينْ تقبع السلطة، إنها في يد البيروقراطيين، بخاصة مع غلام محمد الذي دعمه بيروقراطي سابق هو (شودري محمد علي) وكان وزيراً للمالية منذ عام ١٩٥١ وربما كان الأخير رجلاً أقدر ولو لم يكن له إرادةٌ حديدية. وكما لاحظَ (كالارْدْ)، ومنذ ذلك الوقت «بدأ مكتب الحاكم العام يُظلل مكتب رئيس الوزراء» ، لأن ما حدث مرة... يمكن أنْ يتكررّ.

أما علماء الدين الذين خذلوا السيد لياقة علي خان في موضوع معركة لجنة المبادئ الأساسية في تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٠ ـ فكانوا ـ موقتاً على الأقلّ ـ في حالة خُسُوف تام نتيجة اضطرابات البنْجاب؛ والعديد منهم في السجون واثْنان من بينهم محكومان

بالإعدام[١] إذْ كانت الأحكام العرفية في (لاهور) قاسية. وبَعْضُ الوزراء المركزيين السابقين أبْعِدوا لأنّهم لايصلحون مثل السردار (نشْتارْ) لأنه تعاطف مع وُجْهة نظر علماء الدين بالنسبة للدستور؛ وهكذا خلا الجوّ، على مايبدو، للمسؤولين المتغربين العلمانيين للضغط بقوة باتجاه الاستقرار الدائم لأمور البلد.

وسرعان ما راجت تقارير عن إن دستوراً موقّتا هو قيد التحضير ثم أكدت الحكومة تلك التقارير في حزيران ـ يونيو ـ، ولم يُذَعْ النصُّ أبداً ولكن كانت النية متجهة على مايبدو للالتفاف حول كل النقاط التجريدية في الصعوبة التي عَرْقَلَتْ التقدم حتى ذلك الحين: وهي موضوع ما إذا كانت باكستان سَتُدْعى إسلامية وغيره. يتألف الدستور فقط من عملية تنسيق الأجزاء العملية من مرسوم عام ١٩٣٥ مع التعديلات التي أُجْرِيَتْ عليه مُنْذُ التقسيم. ومع ذلك فحَسْبَ رأي (بايْندرْ) الذي لَخصَ باهتمام التقارير الصحفية التي صدرت في حينه، كان هناك هدف إضافي هو حُلّ المجلس التأسيسي لانه لم يَعُدْ تمثيلياً، ولن يكون المجلس الجديد مُسْتقلا فقد احتفظ بسلطات كبيرة منه، كحق النقض ـ الفيتو ـ للحاكم العام لأن الحكم أصبح كثير التعقيد بحيث لايمكن تركهِ للسياسيين من غير ذوي الخبرة. وعلى النظرية القديمة في استقلالية البرلمان أنْ تتغير.

ولو أنجز شيء من ذلك، مجرداً من تلك العقْصَةُ في الذَنَبْ ـ السلطات الواسعة للحاكم العام في حقّ النقْض ـ لَوَفَّر على باكستان كثيراً من الاضطراب.

ولكن رئيس الوزراء الجديد، بعودته للسياسة أثبتَ إنه أمْهر وأدْهى مما كان متوقعاً منه. ولم يشعرُ الحاكم العام ومُؤيدوه أبداً بثقةٍ آمنة بالنسْبة للرأي العام (وكيف وإلى أي مدى يمكن للملالي ـ جمع مُلا ـ أن يؤثروا فيه) ولا بالنسبة للقانون ولا بالنسبةِ للجيش الذي هو في الأخير مصدر القوة، والذي، حتى حُينه، بقي بعيداً عن الأحداث باستثناء تدخله ـ ولو مُكرَها ـ وتأدية واجبه بفعالية في اضطرابات (لاهور).

وبدا عاملٌ جديد يَذُرُّ قرْنه: الحاجة لإجراء انتخابات في السنة القادمة في أكثر الولايات سُكاناً وهي الجناح الشرقي لباكستان. فالولايات الثلاث في الجناح الغربْي بدءاً بالبنْجاب أجرتْ الانتخابات عام ١٩٥١ وعادت الرابطة الإسلامية بنجاح إلى الحكم، ولو أن الطريقة التي نجحتْ بها أحيانا فيها مايُقال. وفي الجناح الشرقي حيث للشعْب ظلامات

(١) مولانا (نيازي) ومولانا (المودودي).

عدة، أُجّلَتْ الانتخابات. وبمرور الصيف بدا واضحاً لمسؤولي الرابطة أن أملهم في النجاح هناك ضئيل مالم يستطيعوا الابتعاد عن موضوع مشروع الدستور الموقّت الذي طُبِخَ في (كراتْشي) فسيكون له أعداء أقوياء: سياسيون مثل السيد فضل الحق والسيد سهرودي اللذين ابتعدا عن السيد جناح قبْل التقسيم ولكن عادتْ لهما الآن على مايبدو شعبيتهما مرة أخرى، وفي ١٧ أيلول ـ سبتمبر ـ عام ١٩٥٣ قبل قليل من اجتماع المجلس التأسيسي في كراتْشِي ـ إذْ أُعطي المجلس إجازة بعد انقلاب نيسان ـ إبريل ـ، أعلن هذان السياسيان معارضتهما رسمياً.

وبعد اجتماع المجلس مباشرة تقريباً برزت اقتراحات غير متَوقعة بزعامة رئيس الوزراء لَحِلّ المشكلة المزمنة في تمثيل الولايات في المجلس التشريعي الاتحادي ـ الفدرالي ـ المقبل. وسميت الاقتراحات (صيغة محمد علي) وجرى التصويت عليها بالأغلبية في تشرين أول ـ أكتوبر ـ في اللجنة البرلمانية لحزب الرابطة. وكان على مشروع الدستور الموقت الذي روجت له البيروقراطية أن يُوضع على الرف. فكان الأمر خذلاناً شخصياً كبيراً للحاكم العام الذي كان في حالة صحية خطرة. وبدا أن تأثير انقلاب نيسان ـ إبريل ـ قد اندثر تقريباً. وبرز من جديد السياسيون والهيئة التأسيسية القديمة واستعادت الهيئة نشاطها في صياغة الدستور، وبعضِ الحلول الوسط في أمرِ إسلامية الدولة الذي ضمنه دستور عام ١٩٥٦ المجهض، كانت من عمل تلك الفترة.

ولكن كان أكثر من نصف أعضاء الهيئة التأسيسة من البنغال ويجب أنْ نذْكُرَ انهم اختيروا عام ١٩٤٦ قبل قيام باكستان، ولم يَعْرفوا، ولم يعرف أحد غيرهم، ماذا كان ينتظرهم في الجناح الشرقي. وتوقع المراقبون المحايدون البريطانيون والخبراءُ المحليون كذلك، أن الرابطة ستكسب الانتخابات مثل أي منطقة أخرى من باكستان ولكن بغالبيةٍ أقل. وأذهلت النتائج الجميع. إذْ لم تَنَلْ الرابطة إلا عشرة مقاعد فقط ونال منافسوها (٢٢٣) مقعداً. وكانوا مجموعة متنافرة سموا أنفسهم الجبهة المتحدة وسرعان ما تبعثروا بعد الانتخاب. ومنذ ذلك الحين اجتاحت المسرحَ السياسي الباكستاني موجة من اللامعقول أشبه بالمهزلة، فالأحزاب والمبادئ اضمحلت معاً، ولم يبق إلا شخصيات مرتبكةٌ مشوشه متصارعة. ومن خلال غُبار الصراع لم يبدُ إلا القليل، فهناك التشبث بالمصالح الخاصة والمناصب من جهة في مقابل المصلحة العامة؛ وهناك رجال على درجات متفاوته من

السوية الأخلاقية دفَعَهُم القدر موقتاً إلى واجهة الأحداث.

ولم يمضِ شهران على استلام وزارة جديدة للسلطة في (داكا) بعد الانتخاب، حتى شعرتْ الحكومة المركزية في (كراتْشي) انها مجبرة على إعفائها فلقد زار رئيس وزراء شرق باكستان ـ بصورة غير حكيمة ـ (كلكتا) وأبدى ملاحظات هناك فسرت على أنها خيانة لباكستان. وفي (نيارا نغانج)... في معمل القنب الهائل الجديد الذي كانت تفخر به البلاد، حدث اضطراب مُرعب بسبب ضعف الإدارة على مايبدو، حيث قتل آنذاك أربعمئة وجرح ألف من العمال. وأُقيلَتْ الوزارة المحلية بأوامر (كراتشي) وأرسلَ الجنرال اسكندر ميرزاً وكان ـ آنذاك ـ وكيل وزارة الدفاع[1] ليتسلم منصب الحاكم العام في (داكا) حسْب مادة في موضوع انهيار النظام العام من مرسوم عام ١٩٣٥.

وأثناء ذلك عمد الأعضاء البنغال في الهيئة التأسيسية ـ وعمرها ثماني سنوات ـ في كراتشي لإثارة تشريع يؤدي بصورة لاتُخطئها العين إلى الحد بالتدريج من سلطات الحاكم العام، متناسين ـ على مايبدو ـ أنهم لايمثلون أحداً بعد قيام الانتخابات في الجناح الشرقي. ولقد وجدوا دعماً من (الملالي) الذين استعادوا قوتهم، ومن الباثان وأعضاء من السند الذين غاروا من قوة البنجاب العددية. ووصلت هذه النشاطات ذروتَها في تشرين أول ـ أكتوبر ـ بمحاولة تعديل مرسوم حكومة الهنْد لعام ١٩٣٥ واعتبر الأمر كمؤامرة للاستيلاء على السلطة دَفعَ إليها أحد الوزراء السابقين في الحكومة المركزية السيد فضل الرحمن. ويُعْطي (كالارْدْ) تفاصيلَ ذلك وهي فعلاً غريبة.!

ولقد ردّ الحاكم العام المعتل الصحة في ٢٤ تشرين أول ـ أكتوبر ـ فجأةً وبشدة. وكان الانقلاب الثاني للجهاز المدني الإداري، وكان أدق وأحكم من الانقلاب الأول. حَلّ الحاكم الجمعية التأسيسية قائلا: إنها، بتشكيلها الحاضر، قد فقدت ثقة الشعب ولا تستطيع العمل بعد ذلك، وغيّر بصورةٍ جذرية تركيبة الوزارة المركزية وأبقى على رئيس الوزراء وثلاثة وزراء آخرين فقط وأقال الباقين، وعين تسعة وزراء جدد كلهم من خارج الجمعية التأسيسية المنحلة، من بينهم الجنرال أيوب خان لوزارة الدفاع والتي قبلها الأخير متردداً. واستدعي الجنرال ميرزا من الجناح الشرقي ليصبح وزيراً للداخلية، كذلك دخلَ

(١) ثم أصبح حاكما عاماً ثم رئيساً للدولة. وكان عُضواً في الجهاز السياسي منذ عام ١٩٢٦ إذ دخل السياسة من الجيش لذلك أبقي على رُتبته؟ ولقد أصبح منذ مدة قريبة (ميجر جنرال).

الوزارة الجديدة سياسيان قديران من خارج إطار الرابطة الإسلامية وكان يُنظر إليهما في عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كخصمين لباكستان هما السيد سهروَرْدي من البنغال والدكتور خان صاحب من الولاية الشمالية الغربية الحدودية وخلال أيام بدأ الجنرال ميرزا ـ النجمُ الصاعد ـ بالحديث عن ضرورة أن يكون في باكستان ديموقراطية موجهة لفترةٍ من الوقت؛ ومن أسْباب بروز الجنرال ميرزا اعتلال صحة الحاكم العام لدرجة أن إرادته الصلبة فقط تقريباً هي التي أبقتهُ في منصَبه رغم اعتلال صحته.

وبتشكيلتها الحاضرة قامت الحكومة المركزية خلال ثمانية عشر شهراً بواجباتها البناءة التي كان يعيق تقدمها اختلافات الساسة.

ورغم قيام اعتراض دستوري على ما قام به الحاكم العام على أساس أنه لم يَعْرِضْهُ لموافقة الهيئة التأسيسية. فبعد وفاة جناح كانت القرارات التي يتخذها الحاكم العام تعرض على الهيئة التأسيسية. ويظهر أن هذا الاعتراض لم يعقْ الوزارة من الاستمرار في نشاطاتها وكانت أول الأعمال المفروضة توحيد الجناح الغربي في وحدةٍ واحدة. وكان هذا الموضوع الإصلاحي دقيقاً؛ وكان اختلاف أوضاع الجناحين (واحد في إدارة واحدة والآخر خليط من الإدارات) كما فسرنا سابقاً، من العوامل المثيرة للاضطرابات حتى ذلك الحين، وفتحَ مجالا هائلاً للمكائد. ولقد سَعَتْ الوزارة أقصى جهدَها للقيام بهذا التوحيد سريعاً معينةً ومسرحةً الوزراء المحليين لهذا السبب بدون أي تمحيص، والذي ساعدها على ذلك في الحقيقة هو إن الحزب السياسي الوحيد... المهم في باكستان ـ وهو حزب الرابطة ـ آخذٌ بالتفتت من الانقسامات الكثيرة..

وفي أقلّ من عام تم التوحيد المطلوب وربما كان أهم تغيير داخلي في تاريخ باكستان وجرى ذلك بدون احتجاج عام ولاصعوبات تشريعية في ١٤ تشرين أول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٥. في تلك الأثناء تسلم الجنرال ميرزا منصب الحاكم العام من السيد غلام محمد الذي كان في آخر رمقٍ من حياته، كذلك ترك السيد محمد علي بوغرا رئاسة الوزارة فلقد كان التنقل اليومي بين البيروقراطيين والساسة أكثر مما يحتمل، وحل محله شخص له اسم مشابه ولكنه من خلفيةٍ مختلفةٍ جداً، كما ذكرنا سابقاً هو السيد شودري محمد علي وزير المالية والذي تدرب في نفس الفرع الذي كان فيه غلام محمد نفسه. ووجدت طريقة لتجاوز العقدة التشريعية السالفة الذكر. فلقد أشار وزير العدل ـ قاضي القضاة ـ بقيام هيئة تأسيسية جديدة

أعضاؤها من المجالس التشريعية المحلية والذين انتخبوا عام الاستقلال ـ ١٩٤٧ ـ ؛ لذا ليس بالمستطاع الآن اتهام الهيئة انها غير تمثيلية كما اتهمتْ الهيئة السابقة. وكانت هذه الهيئة التأسيسية بالذات هي التي استطاعت، بإدارة شودري محمد علي الكفؤة، أن تقرَّ أخيراً في ٢٣ آذار ـ مارس ـ ١٩٥٦ أول دستورٍ لباكستان وللمؤرخين، عادة، ميزةٌ ـ غير عادلة بالمقارنة مع الناس الذين يعيشون الأحداث ـ إذْ باستطاعة المؤرخين أن يلقوا نظرة إلى الماضي، فليس من الصعب الآن معرفة لماذا فشل دستور ١٩٥٦. ولكن الذين عاشوا تلك الفترة لم يتوقعوا الفشل المحتوم فلقد أملوا، ولأشْهُرٍ عديدة بعد إقرار الدستور إنه سيجددُ الحياة السياسية للبلاد، ولم يكونوا على كل حال بليدين أو بلَهاء.

وكان للدستور قاعدةٌ جيدة[1] من أوجُهٍ عدة. ولم يعرف أحد آنذاك إن هذه النقطة بالذات كانت عيب الدستور الأساسي: لقد افترض بدهياً جَدْوَى إقامة مؤسسات برلمانية منقولة من (وسْتمنستر) تستطيع العمل الدائم في إطار الشروط الباكستانية مثلما قام بالفعل في أواخر الخمسينات.

ولو أن هذا الدستور جاء خلال حياة برلمانيين مُحنكين مثل السيد جناح والسيد لياقة علي خان وأمثالهما من الرجال الذين عرفوا إدارة مثل هذه المؤسسات، واللذين كانا يتزعمان حزباً منظماً متماسكاً، لكانت احتمالات النجاح باهرة. ففي غرب باكستان لم يكن هناك، على كل حال، مشكلة أقليات مستعصية وهي المشكلة التي عَطلتْ في الغالب أسلوب (وستمنستر) في الديمقراطية البرلمانية في بلاد أخرى. ولكن الأيام الحسنة لجناح ولياقة علي خان قد انقضت ـ بوفاتهما ـ ، لقد تبخرت مع دُخان الرصاصات القاتلة التي أطلقها قاتل لياقة علي خان في تشرين أول ـ أكتوبر ـ ١٩٥١. وبعد التجارب السياسية المتعددة الألوان التي مرت بها باكستان على أيدي غلام محمد في المركز والولايات، وبعد أن دَمرَ حزب الرابطة الإسلامية نفسه بنفسه إلى حد كبير، وبعد مجيء رجال غير برلمانيين من البيروقراطية المحترفة والموظفين السابقين في الجهاز الإداري الاستعماري واستلامهم منصب الرئيس ورئيس الوزراء لم يَعُدْ أملُ المتفائلين واقعياً. وهناك اعتبار آخر وهو أنه، لعَواملِ تاريخية وتربوية جذورها في القرن التاسع عشر، ذكرتْ سابقاً في هذا الكتاب، كانت فرصة نجاح نَقْل المؤسسات الديموقراطية البريطانية النمط وزرعها في تُرْبة

(١) تفصيلاته في كتاب (كالارْذ) صفحة (٣٣٠ - ٣٤١).

باكستان الأفقر تركيباً، نقول كانت احتمالات نجاحها ابتداءً أقل مما لو نُقلت وزرعَتْ في الهنْد.

وسنروي فيما تبقى من هذا الفصل القصة المحزنة للفترة مابين ربيع عام ١٩٥٦ وخريف عام ١٩٥٨، ونتذكر هنا أيضاً فرنْسا في نفس الفترة، إذ تتابع على باكستان أربعة رؤساء وزارة. فبَعْدَ أسبوعين فقط من إقرار الدستور بدأ مركز شودري محمد علي في رئاسة الوزارة بالاهتزاز لذلك لغم مركز الجنرال مرزا لدى تسلمه لاحقاً للمنصب وذلك بسبب سلوك السياسيين البعيد كلياً عن المبادئ. ولقد قرر الرئيس ورئيس الوزراء أن أفضل شخص لتسلم رئاسة الوزارة في الجناح الغربي هو الدكتور خان صاحب، وضمِنُوا تأكيدات السيد (دُوْلَتَانَا) في الدَعْم الفاعلْ لهذا القرار. ولكن في آخر لحظة، انْشق هو، وآخرون من الرابطة، بدعوى ماضي الدكتور خان صاحب المناوئ لقيام باكستان. وحتى لايترك الساسة الآخرين يتغلبون عليه، وليثبت أنه يستطيع هو أيضاً الكيد، تآمر مع بعض أعضاء الرابطة وجرهم إليه واعداً إياهم بمناصب وزارية، ثم ألف حزباً لنفسه سماه «الجمهوريون» والذي انتسب إليه بعد ذلك بسرعة الرئيس ميرزا نفسه. وبموقف الرئيس هذا تمدد الانشقاق طبعاً إلى المركز، فسيكون لدى الرئيس مناصب سياسية مستقبلاً للطامعين. وما إن حَل شهر آب ـ أغسطس ـ حتى أصبح كل أعضاء حزب الرابطة (الستة والثلاثين) ـ ماعدا عشرةٍ منهم ـ من الحزب الجمهوري. ثم جاءت مشاكل الجناح الشَرْقي. وبعد صراع معقد مثلث الأضلاع ـ في تشرين أول ـ أكتوبر ـ فقدَ فيه شودري محد علي تأييدَ الأغلبية ـ وكان بإمكانه تأمين أغلبية أخرى! ـ ترك شودري قَرِفاً، رئاسة الوزارة.

وتسلم مكانه السيد (سهرَوَرْدي) زعيم رابطة (عوامي) وهي عُنصرٌ من عناصر تركيبة ماسمي بالجبهة المتحدة في الجناح الشرقي بعد انتخابات عام ١٩٥٤. ورُغم إن الرئيس (ميرزا) صرح قبل فترةٍ قصيرة من ذلك الوقت: لن يُصبح هذا «الجنتلمان» المثير للجدل ـ أي (السيد سهروَرْدي) رئيساً للوزراء إلا على جُثتي، فإن الاثنين شكلا لفترةٍ ما فريقاً مؤثراً. ولقد كان متشابهين حقاً من حيث المزاج: مهارة معروفة فيهما وشخصية مقدامة وطموحة تتلذذُ بالسلطة من أجل السلطة؛ والاثنان «متغربان» تماماً و«علمانيان» ولم يظهر عليهما أنهما متقيدان بآداب السلوك وبالقيم، وكانا كفؤين في شراكتهما التي قدمت للبلد زعامة قوية، ولولاهما لتركتْ باكستان الكومنولثْ إبان إزمة السويس في تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ

١٩٥٦؛ لأن سياسات السرْ (انطوني إيدنْ) خَلَقَتْ توتراً لا مثيل له في العلاقات الانكليزية ـ الباكستانية. فلقد استثيرت العداوة الدينية الفاعلة في صورتها المعاصرة وزاد من حدتها أن الأزمة حصلت في مصْر وفتحت جروحاً قديمة يتذكرها المسلمون ويَعْتبرونها عدواناً غربياً واستمراراً للحروب الصليبية. ولقد اعتبر شعب باكستان الهجوم على السويس إهانةً مذلة قام بها «المشركون» في اتفاق مسيحي ـ يهودي على دولةٍ مسلمة شقيقةٍ ضعيفة. وحدثت اضطرابات واسعة معادية للبريطانيين. كذلك استطاع الثنائي (ميرزا ـ سهروردي) التعامل مع مشكلةٍ داخلية شائكة فبينما كان الجناح الغربي يُفضل استمرار وجود ناخبين مستقلين لكل جناح في الانتخابات المقبلة[1] حسب الدستور الجديد، كان الجناح الشرقي يفضل إن يكون الانتخاب واحداً في الجناحين .

ولكن الثنائي الحاكم كان لايثق أحدهما بالآخر، وهو أمر طبيعي ـ ، والحركة المفاجئة التي قام بها السيد (سهروردي) في تشرين أول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٧ والتي استهدفت على مايبدو، حزب «الجمهوريين»، أثارتْ مواجهة مباشرة من رئيس الدولة حيث فقد الأول نتيجة المواجهة منصبه. لأنه لم يكن له حتى ذلك الحين أي دعم شعبي يستند إليه. ولم ينْسَ له الناس محاولته ـ غير الموالية ـ كما اعتبرها الكثيرون، لتخريب مشروع قيام باكستان لما كان رئيس وزارة البنغال ـ محْسُوباً آنذاك على الرابطة الإسلامية ـ ، ووجد الرئيس ـ الاسمي ـ لما تبقى من حزب الرابطة الإسلامية ـ السيد (سندريغار) نفسه آنذاك رئيساً للوزراء. ولكن مهما كان التلاعب بالأرْقام... ماكان له أن يجلبَ أغلبية مؤكدة تدعمه في الهيئة التشريعية بين التكتلات الموجودة إذْ أصبحت الخُصُومة حادةً بين الجمهوريين وأعضاء حزب الرابطة. لذا كان عليه أن يستقيلَ قبل آخر السنة ليخلفه السيد (نُونْ).

وفي تلك الفترة أصبحت التكتيكات للإبقاء على منْصب أو للحصول عليه، هي في الواقع الاهتمام الوحيد الذي يشغُل بال السياسيين في المركز والولايات لاحتمال إجراء انتخابات عامةٍ في بداية العام المقبل: الأولى في تاريخ باكستان. وكان كل واحد يَفْتَرضُ أن من يحتل آنذاك منصباً وزارياً في (كراتْشي) أو (دَاكا) أو (لاهور) سيُزوِّر النتائج ويبقي على سلطته. لذا اشتدت المناورات الخسيسة المخجلة بينما كانت أمور البلد تنْحَدِرُ نحو الفوضى التامة. كانت الأوضاع المالية مُضطربة والسمعة في انحدار ـ على المستوى

(١) راجع الفصل الرابع صفحة (٥٧) و(٥٨).

الدولي ـ وازدهار الفَسَاد أو الاتهام به في كل مكان؛ وليس هناك أدنى شك في أنه وصل إلى أعلى مناصب السلك المدني. وفي الجناح الشرقي قامت حركة ثأرية خلال سبتمبر ـ أيلول ـ في المجلس التشريعي لامَعْنَى لها نَتَج عنها نجاح حزب رابطة (عوامي) في حملته للإعلان الرسمي عن جنون رئيس المجلس وبعد يومين من ذلك قام أعضاء الحزب المنافس من جماعة حزب (فَضْلُ الحق كريشاك سرامك) بتظاهرة منظمة في المجلس وقذفوا نائب الرئيس بقطع من أثاث أدت لوفاته.

وبلغ السيل الزُبى بالنسْبة للجيش ـ وقد نَجدُ من المستغْرب ألا يُفَكرَ الساسة المتناحرون ـ على مايبدو ـ إلا قليلا في احتمال تدخله كما تدخل البيروقراطيون في السلك المدني قبلاً عندما نفد صبرهم ولم يَعُدْ لهم طاقة احتمال ـ.

وفي ليل ٧ ـ ٨ تشرين أول ـ أكتوبر استلمت مجموعة من الجنرالات بقيادة القائد العام للجيش السلطة وأعْلنت عن طريق الرئيس إلغاء دستور عام ١٩٥٦ وأقالت الوزراء المركزيين وفي الولايات وحلت المجالس التشريعية المركزية والمحلية، وحلت كذلك الأحزاب كُلها في سائر انحاء باكستان وفرضت الحكم العُرفي.